

الاستشراف ومرتكزاته الشرعية دراسة في المفهوم، الضوابط، بعض التطبيقات

Foresight and its legitimate foundations
A study in the concept, controls, some applications.

د. إلياس بن صالح تammه

جامعة حمه لخضر - الوادي (الجزائر)

tamma-ilyas@univ-eloued.dz

تاريخ القبول: 2024/05/04

تاريخ الإرسال: 2024/04/14

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أن العمل الاستشرافي في أصله جائز شرعا وليس دوماً يكون ضمن الغيب المنهي عن الخوض فيه بغير علم، وذلك من حيث أنه يُعدّ أداة لمعرفة الشؤر وسدّ طرقها قبل وقوعها، أو طريقا لمعرفة أبواب الخير والحرص على استجلاها وهذا مقصد مطلوب.

وإن من أهم العوامل التي فتحت الباب أمام العمل الاستشرافي هو انتظام أحوال الكون وسيرها على نسق واحد، وحتى يؤدي الاستشراف عمله لا بدّ أن يحاط بضوابط تمنعه من الخروج عن حدود الشريعة وأصولها، أهمها: أن لا يعارض حقائق الوحي، وأن لا يُعتقد بحصوله يقينا.

الكلمات المفتاحية: الاستشراف، الأسس، الشرعية، الضوابط، تطبيقات.

Abstract:

This research aims to show that forward-looking work in its origin is permissible according to Sharee'ah, and it is not always within the unseen that it is forbidden to go into it unknowingly, in that it is considered a tool to identify evils and block their ways before they occur, or a way to know the doors of good and keenness to bring them, and this is a required purpose.

One of the most important factors that opened the door to forward-looking work is the regularity of the conditions of the universe and its course in a single pattern, and in order for foresight to perform its work, it must be surrounded by controls that prevent it from deviating from the boundaries of Sharia and its origins, the most important of which are: not to oppose the facts of Revelation, and not to believe in its occurrence with certainty.

keywords: Foresight, grounds, legality, controls, applications.

مقدمة

إنَّ سرعة التَّحول الذي يشهده العالم في سائر مجالات الحياة تجعل الواحد منا يقف محتاراً أمام ما يُواجهه من تحدّيات راهنة وقادمة، وهذا ما يدفع الإنسان إلى الحرص على التعامل معها بالطريقة المناسبة، وذلك من خلال التفكير في الكيفية التي يجب أن يسلكها ويتّبعها لكي يقلل من خطر القادم ويستكثر من الانتفاع بما هو آت.

وفي ظلّ هذه التراكمات وسرعة توالي الأحداث يُعَدُّ النظر إلى المستقبل القريب أو البعيد علامة على حسن التدبير والاقتدار، وذلك بتوقع الآتي بناء على الماضي والحاضر وهذا العمل في الأصل هو استجابةً للفطرة الإنسانية والنفس البشرية التي تتشوّف دوماً إلى إدراك الحقائق المغيّبة عنها والتّطلع إلى معرفة الحوادث قبل وقوعها، وقد سعى الباحثون في مختلف مجالات المعرفة والعلوم إلى ضرورة الاهتمام إلى آلية تضمن معالجة ما هو موجود من قضايا عصرهم، وليس هذا فحسب، وإنما قد تعدى ذلك إلى تَوْقُّع ما سيوجد من قضايا في المستقبل بغرض الإعداد لها، ولمّا لموضوع الاستشراف من أبعادٍ مترامية الأطراف، أردنا أن تكون هذه المساهمة من بُعْدِها الشَّرْعِي، وقد جاءت بعنوان "الاستشراف ومركزاته الشرعيّة، دراسة في المفهوم، الضوابط، وبعض التطبيقات".

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية البحث في مسائل الاستشراف، في أمور كثيرة منها:

* يعد الاستشراف من أهم وسائل الإعداد التي ترتقي بها الأمة ويحصل به التمكين الحضاري لها.

* التغيرات الاجتماعية والثقافية التي نشهدها في واقعنا المعاصر أصبحت تستدعي العمل الاستشرافي في شتى المجالات من أجل الإعداد لمواجهة المشكلات الكثيرة والمعقدة.

أهداف دراسة الموضوع:

- ومن خلال هذا البحث نحاول المساهمة في تحقيق ما يلي من الأهداف:
- * التعرف على نظرة الشريعة الإسلامية للاستشراف.
- * بيان مكانة الاستشراف في الدراسات المختلفة وأساسه الشرعية.
- * بيان شمولية الشريعة الإسلامية وأنها قادرة على التعامل مع كل ما يطرأ على حياة الناس من قضايا ومستجدات.
- * فتح المجال للبحث عن الآليات والوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة ما يستقبل من التغيرات المتسارعة في كل المجالات: الثقافية، الاقتصادية، والسياسية ...

الإشكالية:

ولمّا للاستشراف من أهمية بالغة في معرفة المستقبل والتطلع إليه بغرض الإعداد له وما قد يتصوره الفرد المسلم من العوارض الشرعية التي قد تقف دون ذلك، تتولد الإشكالات الآتية:

ما هو مفهوم الاستشراف؟ وهل له مرتكزات شرعية؟ وما هي أبرز خصائصه وضوابطه؟ وما علاقته بأبعاد الزمن الثلاثة؟ وهل له تطبيقات في الشريعة الإسلامية؟

الدراسات السابقة:

وإن كان الاهتمام بالدراسات الاستشرافية قد سبق له الغرب، إلا أنه بدأ يظهر الاهتمام بهذه الدراسات عند الباحثين المسلمين كذلك في مختلف المجالات، ومن هذه الدراسات الشرعية التي عنيت به:

- استشراف المستقبل في الأحاديث النبوية ل: عبد الرحمن عبد اللطيف قشوع
- استشراف المستقبل في الحديث النبوي ل: إلياس بلكا.
- أثر الاستشراف والتخطيط المستقبلي في العلم والتعليم في ضوء السنة النبوية ل: طه فارس.

وإن كانت هذا الدراسات قد أسست للاستشرف في بُعدهِ الشرعي، وقد أثارت العديد من القضايا التي هي محل اهتمام ...، إلا أنّ ذلك لا يعني أنّها قد أغلقت جانب البحث من كل جوانبه الشرعية تأصيلاً أو تطبيقاً، بل يمكن القول بأنها قد فتحت الباب أمام الباحثين في هذا المجال، وقد جاءت هذه الورقة البحثية لتأكيد ذلك فقد انفردت بذكر ضوابط الاستشرف وكذلك ذكر مرتكزاته وأسسهِ الشرعية، والإشارة إلى أحد أهم تطبيقاته الواسعة عند الفقهاء.

منهجية المعالجة:

وللإجابة على ما تم ذكره من تساؤلات في الإشكالية، فقد نظمت ما ذكرته من معارف فيما يلي:

إجمالاً تكونت الخطة من مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة، وأما تفصيلاً فكما يأتي:

مقدمة وقد أشرت فيها إلى أهمية الموضوع، والإشكالية التي جاء البحث للإجابة عنها. وأما **المطالب الأربعة** فخصصت **المطلب الأول** منها لبيان تعريف الاستشرف، وأما **المطلب الثاني** فقد ذكرت فيه علاقة الاستشرف بأبعاد الزمن، والسنن الكونية، وأما **المطلب الثالث** ففيه بيّنت مجال الاستشرف وضوابطه، وفي **المطلب الرابع والأخير** ذكرت أسسه وبعض تطبيقاته عند الفقهاء.

وفي خاتمة هذا البحث ذكرت أهم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات.

المطلب الأول: تعريف الاستشرف.

أولاً: لغة:

ترجع كل المعاني المتولدة من كلمة "شرف" إلى أصل يُدُلُّ عَلَى الْعُلُوِّ وَالْإِزْتِفَاعِ وَالشَّرَفُ: مَصْدَرُ الشَّرِيفِ مِنَ النَّاسِ، يُقَالُ: رَجُلٌ شَرِيفٌ أَيْ أَنَّ نَسَبَهُ عَالٍ وَلَهُ آبَاءٌ مُتَقَدِّمُونَ فِي الشَّرَفِ، وَالْمُشَرَّفُ هُوَ الْمَكَانُ الَّذِي تُشْرَفُ عَلَيْهِ وَتَعْلُوهُ، وَمِنْهُ مَشَارِفُ الْأَرْضِ أَيِ أَعَالِيهَا.

وَتَشْرَفَ الشَّيْءَ وَاسْتَشْرَفَهُ: وَضَعَ يَدَهُ عَلَى حَاجِبِهِ كَالَّذِي يَسْتَظِلُّ مِنَ الشَّمْسِ حَتَّى يُبْصِرَهُ وَيَسْتَبِينَ... وَالْإِسْتِشْرَافُ: أَنْ تَضَعَ يَدَكَ عَلَى حَاجِبِكَ وَتَنْظُرَ... كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ مِنْ مَوْضِعٍ مُرْتَفِعٍ فَيَكُونُ أَكْثَرَ لِإِدْرَاكِهِ⁽¹⁾.

وَفِي الْحَدِيثِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي شَأْنِ الْأَصْحَابِ - قَالَ: "أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ"⁽²⁾ مَعْنَاهُ أَيِ نَتَأَمَّلُ سَلَامَتَهُمَا مِنْ آفَةٍ تَكُونُ بِهِمَا... وَقِيلَ: اسْتِشْرَافُ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ أَنْ يَطْلُبَهُمَا شَرِيفَيْنِ بِالتَّمَامِ وَالسَّلَامَةِ⁽³⁾.

وفي هذه المعاني اللغوية للاستشرف إشارة إلى المعنى الاصطلاحي، إذ المستشرف يسعى إلى اكتشاف ما هو بعيد عنه من الأمور المستقبلية حتى يُعَدَّ لها، ولا بدَّ للمستشرف أن يحرص على تحصيل ما يلي حتى يكتمل له ما أراد:

- * أن يكون نظره من مكان عال حتى تكون رؤيته للأشياء أقصى وأبعد.
- * أن يستعين على ذلك بالوسائل التي تعينه على دفع الحوائل التي تحجب الرؤيا عنه حتى تكون رؤيته أوضح وأبين.
- * أن تكون الوسائل التي يستعملها في هذه الرؤية سليمة من العيوب.

ثانيا: اصطلاحا:

جاء في تعريف الاستشرف بأنه: التطلع إلى المستقبل من خلال دراسة الماضي وفهم الحاضر، والسنن الفاعلة فيهما⁽⁴⁾، وبعبارة قريبة منه بأنه: جهد علمي منظم يدرس الماضي والحاضر ليتوقع المستقبل من خلال سنن الله في خلقه⁽⁵⁾.

وعليه فإنَّ الاستشرف هو علم يعنى بتطوير وتنمية المعرفة حول المستقبل وغرضه وضع أسس لتحسين اتخاذ القرار في المجالات الإنسانية المختلفة⁽⁶⁾.

وتأسيسا على ما سبق ذكره من تعريفات وما ظهر لي فيها من نقائص - لا يناسب المقام لبسطها ومناقشتها -، فإنه يمكن القول بأنَّ الاستشرف: هو محاولة توقع المستقبل انطلاقا من دراسة الماضي وفهم الحاضر وفق منهجية علمية منظمة جريا على سنن الله في خلقه، بهدف الإعداد لما هو آت في مجالات مختلفة.

وقد أشار هذا التعريف إلى أمور مهمة في موضوع الاستشراف إجمالاً - وسيأتي التفصيل فيها في ثنايا هذا البحث - وهذه الأمور هي:

(1) أنّ الاستشراف ليس فيه ادعاء علم ما يحصل في المستقبل، وإنما هو محاولة منظمة لتوقع المستقبل.

(2) أنّ منطلق الاستشراف يكون مبنيًا على الماضي والحاضر.

(3) أنّ العمل الاستشرافي ليس عملاً عشوائياً وإنما هو عمل يسلك منهجية علمية منظمة ... إذ لا يعدّ استشراف المستقبل تنبؤاً ولا تكهنًا، وإنما هو محاولة تكوين صورة واضحة عما يمكن أن يحدث، وذلك على أساس معلوماتنا عن الظروف الطبيعية والحيوية لعالمنا الذي نعيشه⁽⁷⁾.

(4) أنّ العمل الاستشرافي يجري على وفق سنن الله في كونه ويسعى المستشرّف في اكتشافها وبناء عمله عليها.

(5) أنّ الغاية من العمل الاستشرافي ليست تحقيق المعرفة فقط، وإنما السعي إلى اكتشاف الطرق والحلول المناسبة لمواجهة ما يتوقع حصوله من قضايا ومشكلات، وذلك بالإسراع في إدراك ما يأتي من الخيرات وتهيئة الأسباب المُستجَلِبَة لها والسَّعي في تقريبها، أو بالابتعاد عن ما يأتي من أضرار وتهيئة أسباب دفعها.

(6) أنّ الاستشراف غير منحصر في مجال واحد، وإنما يتسع ليشمل مجالات مختلفة من مجالات الحياة.

المطلب الثاني: علاقة الاستشراف بأبعاد الزمن والسنن الكونية.

الفرع الأول: علاقة الاستشراف بأبعاد الزمن.

إن انتقال الإنسان في تفكيره من التفكير في الماضي أو الحاضر إلى التفكير في المستقبل ليس غريباً، بل قد يطغى على الإنسان في أحوال كثيرة التفكير في المستقبل ونجدّه يفكر فيه أكثر مما يفكر في حاضره الذي يعيش فيه، وذلك راجع إلى الاهتمام الفطري الموجود فيه والذي يتطلع دوماً إلى اكتشاف المغيب عنه وما يخفى عليه في المستقبل.

استشراف المستقبل يبنى على الفهم الجيد للحاضر الذي نعيشه، وكلما كان فهمنا للواقع المعاش أعمق كان استشرافنا للمستقبل أدق وأقرب إلى الصواب، ولا يمكننا فهم الحاضر إلا إذا كان مؤسساً على نظرة متأنية لما وقع في الماضي، وبهذا يتم الجمع بين الماضي والحاضر من أجل النظر الدقيق لمجريات المستقبل، ولا نعني بالدعوة للرجوع إلى الماضي أو الحاضر بأن نحمد عليه ولا نتجاوز، وإنما نقصد أن نجعله منطلقاً نبدأ منه وليس منتهى نتوقف عنده، فلا يمكن معرفة ما يجري عليه المستقبل إلا بمعرفة نسق سير الماضي والحاضر.

إذ أنه لا فقه ولا حياة منتجة دون استصحاب أبعاد الزمن الثلاثة: الماضي، الحاضر والمستقبل؛ وإن إسقاط أي بعدٍ من هذه الأبعاد التي تحكم حياة الإنسان عن ساحة النظر والتفكير تحت شتى الذرائع، سوف يشكل خطراً ويلحق اختلالاً بمسيرة الحياة، وسبباً في انخشارنا في زمرة من وصفهم الله ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: 127]⁽⁸⁾.

إنَّ النظر إلى الماضي واستنطاقه وملاحظة ما سار عليه من النظم هو الذي من خلاله اكتشف النسق الكوني التي رتب الله عليه حال الخلق وما يجري عليهم من العوارض، وهذا ما دعا ربنا تعالى عباده إلى تحقيقه بقوله: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [الأنعام: 11]، وبهذا النظر إلى الماضي يمكن التكيف مع الحاضر، ومن هذا الحاضر يمكن التهيؤ للمستقبل، ومستقبل اليوم هو ماضي الغد وما يعيشه الإنسان في لحظات آنية بينهما هو الحاضر.

الفرع الثاني: علاقة الاستشراف بالسنن الكونية.

لقد خلق الله تعالى الكون وجعله علامة ظاهرة ودليلاً على عظمته، وقد جعل أمورهِ تسير وفق نظام متناسق وسُننٍ لا تكاد تختل، وهذه السنن الكونية على قسمين قد جمعها سبحانه في آية واحدة فقال ﴿سَرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: 53].

أولاً: سنن الآفاق وهي ما تتعلق بمعرفة أحوال أقطار الأرض والسماء من الشمس والقمر والنجوم والنبات والأشجار والجبال والأنهار والبحار والأمطار...⁽⁹⁾، ومن ذلك سنة تعاقب الليل والنهار⁽¹⁰⁾، وجعل استمرارية نسل الإنسان من ماء مهين...⁽¹¹⁾.

ومن أهم خصائص هذه السنن الانضباط والاطراد، ولذا فإن العمل الاستشرافي فيها يكون دقيقاً إلى حد بعيد، وهذا راجع في الأساس إلى طبيعة المادة الذي يتعامل معها المستشرِف في هذه السنن، إذ أنّ أكثر أحوالها ثابتة وغير متغيرة.

ثانياً: سنن الأنفس وهي التي تتعلق بمعرفة أحوال الحياة والأحياء وأحوال اجتماعهم... ومن ذلك سنة أنّ الناس متفاوتون في الأرزاق⁽¹²⁾، وأنّ النّصر يكون لأهل الإيمان⁽¹³⁾، وأنّ النفس ترغب في حصول الخير وتجنّز من نزول المكروه...⁽¹⁴⁾.

ومن أهم خصائص هذه السنن الاضطراب وعدم الاستقرار، ولذا فإن العمل الاستشرافي فيها يكون صعباً وغير دقيق، وذلك نظراً لصعوبة التعامل مع النفس وعسر إدراك انتظام أحوالها، وعلى هذا فإنّ الشريعة الإسلامية اعتنت في مواضع كثيرة من القرآن والسنة النبوية من بيان أحوال النفس البشرية وأهم ما يتعلق بها، بغرض توجيه الناس ودفعهم إلى البحث عما خفي من أحوالها.

وتكمن كذلك صعوبة التعامل مع "سنن الأنفس" من جهة أنّ العبرة فيها بالعواقب البعيدة وليس بالنتائج القريبة، بل قد تكون النتائج القريبة التي تحصل تسلك في إطار المقدمات؛ ذلك أنّ العواقب والمآلات بطيئة وبعيدة ومديدة قد تقتضي جيلاً أو أجيالاً تقتضي قبل أن تراها، لذلك تبقى عصيّة على الإدراك على غير صاحب البصيرة⁽¹⁵⁾، وعلى الرغم من بطئها وصعوبة قياسها وارتباطها بالعواقب⁽¹⁶⁾، إلا أنّها أصبحت أكثر دقة وأقرب إلى الاطراد، وقد بلغت مبلغاً معتبراً، وذلك لأن معرفة القوانين الكلية التي تنظمها سنن الأنفس ومعرفتها هي التي تقود المستشرِف إلى قياس المستقبل على الحاضر.

وعلى هذا فإن الاستشراف لا يُعدّ مذموماً في الأصل، بل إنه يعتبر أحد وسائل أخذ الحذر الذي أمر الله به عباده في مواطن كثيرة منها، قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا تُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: 71]، فأخذ الحذر لا يكون إلا من شيء

يترب الإنسان حصوله وينتظر وقوعه، ويخشى من أن يلحق به مكروها إذا أتى، وكذلك الأمر في قوله: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: 60]، فالإعداد يكون لما هو آت من الأمور المهمة والتي يتحقق بها النفع الذي يرحى تحقيقه أو يدفع به الضر الذي يخشى حصوله فالأمر بأخذ الحذر من العدو والدعوة إلى الإعداد له فيه بيانٌ إلى جواز النظر إلى المستقبل واستشراف ما يحصل فيه بغرض التهيؤ له والإعداد لما فيه، وذلك لأنه أحد الوسائل والأسباب الشرعية التي يحصل بها أخذ الحذر والإعداد الذي أمر الله به عباده المؤمنين "فأمر الله بالأسباب في الحروب، وإن كان قادراً على نصر أوليائه على عدوه بلا سبب لكنه أمر بالأسباب؛ لما أن جميع أمور الدنيا جعلها بالأسباب، من نحو الموت والحياة وجميع الأشياء، وإن كان يقدر على إبقاء الإنسان والخلائق جميعاً بلا غذاء...، والموت بلا مرض ولا سبب" (17).

المطلب الثالث: مجال الاستشراف وضوابطه.

الفرع الأول: مجال عمل الاستشراف.

من المعلوم أنّ الاستشراف له مجال يبحث فيه، ويكون محلاً لوقوع ما يحتمل حصوله وحتى نسلم من الوقوع في المحذور فلا بد أن نحدد المجالات التي قد يكون فيها الاستشراف ومنه نبين الإطار الذي لا يجوز للمسلم أن يتخطاه في ذلك:

1. ما أخبر الوحي بحصوله في المستقبل:

فكل ما جاء من أخبار في القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية والتي تشير إلى حصول حوادث في المستقبل القريب أو البعيد، وجب الإيمان بها وتصديقها، "وهذا من خصائص الأنبياء الذين يجب الإيمان بكل ما يقولونه ويجب تصديقهم في كل ما يخبرون به من الغيب" (18) وأنه سيكون كما أخبروا.

ولذا فإن هذا المجال ليس محلّ بحثٍ للاستشراف، وذلك لأنّ الاستشراف مجرد ظن راجح حصوله إذا ظهرت مؤشرات التي تدل عليه، وأما ما جاء في نصوص الوحي فهو قطعي الحصول ولا مدخل للشك في وقوعه، ولو افترضنا بأن مُسْتَشْرِفاً ما ادّعى بأنه

سيكون أمرٌ بخلاف ما أثبتته الوحي فكلامه مردود عليه ولا يلتفت إليه، لأن المسلم يعتقد بأن كل ما جاء في الوحي من الحقائق المستقبلية الغيبية لا ريب في وقوعه، وأن كل ما يأتي بخلافه مردود ولا يلتفت إليه وإن زعم صاحبه بأن المؤشرات تدل عليه.

ويبقى محلّ الاستشراق في ما جاءت به نصوص الوحي من الأمور المستقبلية هو الاجتهاد في معرفة وقت حدوثها مع الاعتقاد أنها واقعة لا محالة، ويبقى نظر المستشرق بعد ذلك في ترقب المؤشرات والعلامات التي تدل على قرب حصولها من بعده، وعلى هذا فإنّ النبي ﷺ عندما سأله جبريل عن وقت قيام الساعة قال: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ» فأرجع علم ذلك لله مع الإيمان بأنها واقعة لا محالة، ثم بيّن له بعدها العلامات التي تدل على قربها، فقال له: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَمَةُ رَيْثَهَا، وَأَنْ تَرَى الْخَفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّيْءِ يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُنْيَانِ»⁽¹⁹⁾.

2. ما لم يخبر الوحي بحصوله في المستقبل:

أ- أن يكون في أمر يتوقع حصوله:

ويشمل هذا كل ما لم يخبر الوحي بحصوله من الأشياء في المستقبل، وقد ظهرت بعض أو كل العلامات التي تدل عليه، ويعتبر هذا المجال أوسع مجال للبحث، وذلك لأنّ أغلب الأحداث والوقائع التي أجراها الله تعالى في هذا الكون تسبقها علامات تدل عليها ومؤشرات تقود الناس نحوها، وأما ما جاء به الوحي من الحقائق الغيبية المستقبلية فمقتصر على بعض الأمور الكبرى التي لا يستطيع الإنسان إدراكها والإحاطة مع أهمية العلم بها.

وهذا المجال هو محل بحث الاستشراق، إذ أن عمل المستشرق في الأصل هو تتبع القرائن والعلامات الدالة على وقوع شيء من عدمه، مع ضرورة التنبّه إلى عدم القطع بحصوله ولو ظهرت كل العلامات التي تؤكد للمستشرق وقوعه، أو القطع بعدم حصوله ولو لم تظهر أي علامة تشير إلى وقوعه، لأنّ الأمر والحكم لله تعالى فقد يقضي سبحانه بوقوع ما لم تظهر أي علامة عليه من الأشياء، وقد لا يقضي بوقوع ما دلت المؤشرات عليه، وعلى هذا فإن كل ما لم يثبت في الوحي حصوله من الأمور الغيبية المستقبلية لا يُقَطَّع بحصوله يقينا ولا بعدمه.

ب- أن يكون في أمر لا يتوقع حصوله:

ويشمل هذا كل ما لم يخبر الوحي بحصوله في المستقبل ولم تسبقه علامات تدل على وقوعه، فيأتي فجأة مثل وقوع الزلازل والبراكين والعواصف، أو الموت فجأة من غير علة، أو الإصابة بمكروه في المال أو الأهل...، وإن كان أمر حصول هذا النوع نادرا إذا قارناه بما تصاحبه العلامات والمؤشرات قبل حصوله، إلا أن هذا فيه إشارة واضحة إلى أن العمل الاستشراقي مهما بلغ من تقدّم فإنه يبقى عاجزا عن الإحاطة بكل الحقائق المستقبلية.

وهذا المجال ليس محل بحث الاستشراق، وذلك لأن العمل الاستشراقي يقوم على النظر في القرائن والعلامات لكي يهتدي بها في معرفة النتائج والمآلات، وأما أن ينتقل إلى ذكر المآلات من غير مؤشرات فهذا العمل أقرب إلى الكهانة والتنبؤ.

الفرع الثاني: ضوابط الاستشراق.

وحتى يسلم العمل الاستشراقي من الوقوع في المحظورات الشرعية لابدّ فيه من مراعاة الضوابط الآتية:

1. أن يكون الاستشراق في حدود عالم الشهادة (في غير عالم الغيبات): لأنّ البحث في الغيبات لا يمكن للعقل البشري أن يدرك حقائقه ولو اجتهد في ذلك كل الاجتهاد، وذلك من جهة أن العقل لا يستطيع أن يدرك من الحقائق المعينة عنه إلا ما يخضع منها لموازين ما هو محيط به من الحقائق وذلك باستعمال القياس والاستنتاج العقلي ومعلوم أن بين عالم الغيب وعالم الشهادة تغييرا، ولذا لا يصح نقل حكم يتعلق بعالم الشهادة إلى عالم الغيب.

بل إن الاستشراق الذي يتعلق بعالم الغيب لا يتعدى أن يكون رجما وتكهنا، وافتراء غير مؤسس وكذب على الله ورسوله، لأن الحقائق الغيبية لا يمكن إدراكها إلى عن طريق الوحي، ولذلك زجر الله تعالى وبين كذب وافتراء من ادعى بأنّه أشرف على عالم الغيب فرأى ماله وولده صائرين معه في الآخرة كما آتاه في الدنيا⁽²⁰⁾، فقال سبحانه ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا * أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: 77-78].

2. أن تستعمل فيه الوسائل المشروعة: وتختلف هذه الوسائل باختلاف العلوم، فكلّ علم له أصوله ومباحثه وله خصوصياته التي يجب مراعاتها، وله وسائل يركز عليها أهله لكي يصلوا بها إلى معرفة ما يستقبل من الحقائق على وجه الظن الغالب وليس اليقين القاطع.

وهذه الوسائل الباب فيها ليس مفتوحا دوما وإنما مقيد بضوابط الشرع، فلا يمكن أن نستعمل السحر والشعوذة في معرفة المستقبل ومحاولة الاطلاع على ما فيه من خبايا مغيبية على الإنسان، وقد جاءت الشريعة الإسلامية بتحريم اللجوء إلى السحرة والمشعوذين بل اعتبرت الانشغال به كفرا أكبر والاطمئنان به والركون إليه كذلك، قال رسول الله ﷺ: "مَنْ أَتَى عَرَافًا أَوْ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ" (21)، وذلك حماية لأصل التوحيد، وتنبهها إلى أنَّ هذه الوسيلة وغيرها من الوسائل المحرمة لا يجوز استعمالها في إدراك الحقائق المستقبلية.

3. أن تحصل منه منفعة حقيقية وليست وهمية: وذلك لأن الغرض من اللجوء إلى النظر الاستشاري هو محاولة استباق ما يحدث قبل وقوعه، حتى يمكن الإعداد له أو تهيئة أسباب دفعه، فتحصل للناس من ورائه مصلحة ظاهرة، ومن ذلك ما حصل في "قصة يوسف وتأويله للرؤيا" إذ فيها إشارة واضحة إلى أنه لا بأس بأن يترب المستقبل من أجل تحقيق مصلحة شرعية تعود على الفرد أو الجماعة بالخير، أو في دفع سوء أو مفسدة عنهم في أي مجال كان، وخاصة إذا تعلق الأمر بمجال الأمن الغذائي...

4. أن لا يعارض ذلك أصلا شرعيا: فكل ما أثبت الشرع وقوعه في المستقبل فإنه لا يعتد بما توصل إليه الاستشراق من نتائج إذا كانت بخلاف ما أثبتته الوحي، وقد سبق التنبيه إلى هذه المسألة حين الكلام في مجال العمل الاستشاري.

5. أن يصار إليه حين الحاجة: وإن كانت الشريعة الإسلامية لم تمنع العمل الاستشاري رأسا، إلا أن هذا العمل مرتبط بما تدعو الحاجة إليه، ولا يكون في أي أمر سواء تعلقت به الحاجة أم لا، أو في أي شأن عظيم كان أم حقيرا، لأن الاستشراق حينها سيفقد قيمته وذلك لما فيه من استفراف للوسع وتضييع للوقت في غير تحصيل منفعة متحققة.

6. أن لا يعتقد صاحبه بأن حصوله يقيني: فعلى المؤمن أن يجزم ويعتقد في قلبه بأن الاستشراق بحصول شيء أو زواله وانعدامه ليس أمرا مقطوعا به، بل قد يكون كما تم توقعه، وقد لا يكون أصلا، مهما وجدت أسبابه وقامت مؤثراته، ولذلك فإن المؤمن عليه أن لا يعلق قلبه بالأسباب ولا يعتقد بحتمية الربط بين الأسباب والنتائج، فليس توافر

الأسباب واجتماعها دليلا على وقوع النتائج المتوقعة، وذلك على اعتبار أن الله تعالى هو رب الأسباب وأن الله تعالى هو الحكم عليها وليست هي حاكمة على الله، وعلى هذا فقد توجد الأسباب التي يرتبط بها حصول الأمر المستشرف فيه ولكن قد لا يحصل، وذلك لأن أمر حصوله لا يقوم على وجود الأسباب فقط، وإنما يكون بإذن الله ومشئته ﴿لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُعَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ۗ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ ۚ وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنِّ وَالٍ﴾ [الرعد:11]، كما أن وجود السحاب والغيوم ليس فيه دلالة قطعية على نزول المطر، وكذلك فإن الله تعالى قد يوجد الأشياء ويأذن سبحانه في حصولها من غير وجود الأسباب التي جعلها موصلة لها في النسق الكوني، فقد خلق الله تعالى آدم من عدم، مع علمنا يقينا بأن الإنسان لا يوجد إلا إذا كان من أب وأم، وكذلك الحال في ميلاد عيسى من غير أب، ولذلك اتهم بنو إسرائيل مريم بالبغي وذلك جريا منهم على ما جعل الله عليه السنن الكونية وهو أنّ المرء لا يمكن أن يوجد إلا من أب وأم، ولا يمكن أن يوجد من أب فقط أو من أم فقط، ووهب الله لذكرنا يحيى مع أنّ امرأته كانت عاقرا، ونجى الله إبراهيم من النار مع أنها كانت مهلكة ومحرقه، "وهذا فيه بيان أنّ الله هو الذي خلق السبب والمسبب، وأنّ الالتفات إلى الأسباب لوحدها والغفلة عن موجدتها شركٌ في التوحيد، ومخوُّ الأسباب أن تكون أسباباً ناقصة في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدحٌ في الشرع"⁽²²⁾.

وهنا مسألة مهمة ينبغي التنبيه عليها وهي: أن المؤمن وإن كان يجوز له العمل بالاستشراف والاستناد عليه في شؤونه إلا أنه يجب عليه أن يقدم الوحي عليه حين التعارض، وذلك لسببين:

- ✓ الوحي حقائقه قطعية لا مرية في حصولها ووجودها في الزمن المستقبل لأنها إخبار من الله فوجب تصديقها، وأما الاستشراف فحقائقه التي يتكلم عنها ظنية ولا تقطع بحصولها بل قد يغلب عليها في بعض المجالات عدم حصولها، وذلك راجع إلى قوة المؤشرات أو ضعفها.
- ✓ أن الوحي مصدره إلهي وهذا ما ثبت له معنى العصمة من الخطأ، وأما الاستشراف فمصدره بشري فمهما قويت مؤشرات وظهرت علاماته إلا أنه يبقى أمر حصوله نسبي ومظنون ولا يمكن الجزم بحصوله، وهذا الضعف الذي يتولد منه راجع إلى ضعف العقل البشري وعرضته للوقوع في الخطأ.

المطلب الرابع: أسس الاستشراق وبعض تطبيقاته.

الفرع الأول: أسس الاستشراق ومرتكزاته.

1. السنن الكونية:

لقد جعل الله تعالى الكون بما يحويه من أحداث يجري على نسق واحد يسير عليه ونادرا ما يتخلف عنه، وذلك من أجل أن لا تضطرب حياة الناس وتفسد، فلو كانت هذه السنن الكونية التي جعل الله تعالى نسق الكون يسير وفقها لا تستقر على حال لما استقام لهم العيش ولما تحققت لهم المصالح التي أرادها سبحانه أن تتحقق لهم، إذ أن مصالح العباد لا تتحقق إلا بمعرفة هذا النسق، فمثلا لو رميت اليوم شيئا إلى أعلى فرأيتَه سقط، وحدث لتكرر ذلك من الغد فرميتَه فلم يسقط بل علا وصعد نحو السماء، لما استطعت أن تفهم الشيء الذي تنظم عليه أمور حياتك، هل الأشياء حين إلقائها تسقط لأسفل أم ترتفع نحو الأعلى؟، وكذلك لو استيقظت اليوم على الساعة السادسة صباحا فوجدت أن الشمس قد بدأت بالشروق، وعندما استيقظت من الغد عند الوقت نفسه وجدت بأن الشمس قد انتصفت في السماء، لما استطعت حينها أن تفهم أي الأمرين تنظم عليه نسق حياتك.

وقد بين الله تعالى لعباده وأشار في آيات كثيرة إلى أنه جعل الكون يسير وفق هذه النظم، حتى يدفع الإنسان إلى البحث عنها في مجالات الحياة المختلفة، ومن ذلك قوله تعالى ﴿أَسْتَكْبَرًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأُولِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: 43]، فقد بين سبحانه في هذه الآية بأن كل من يكذب رسله ويكيد لهم وما جاءوا به من البينات، فإن مصيره إلى الهلاك والخسران المبين، وهذه سنة الله فيهم ولا مغير لها، فقد كانت في الأولين وهي جارية في الآخرين⁽²³⁾.

2. المناهج العلمية المختلفة.

فهذه السنن الكونية منها ما يكون ظاهرا ويجب الإيمان به ويتعلق الأمر بما أثبتته الوحي، ومنها ما يكون خفيا ويحتاج إلى بحث أو تجريب ليتم التوصل إلى النسق الكوني الذي يجري عليه، وهذا البحث عن ما خفي من السنن الكونية سواء منها ما تعلق بسنن

الآفاق أو الأنفس يحتاج إلى اتباع طريقة ينتهجها المستشرف من أجل الوصول إلى ما يريده من معرفة ما يمكن أن يكون عليه المستقبل، إلا أنّ ذلك غير كافٍ حتى يتوفر في هذه المنهجية التي يسلكها أمران:

أولاً: أن تكون موجودة ومُتيسّرة ويمكن للمستشرف أن يستعملها حين الحاجة إليها، وعلى هذا لا يمكن أن يخوض في استشراف أمر ما وهو لا يمتلك الوسائل التي تقود نحوه.

ثانياً: أن تكون مناسبة: إذ أنّ لكل علم خصائصه ومناهجه التي يبحث بها وأهدافه، فليس من المعقول أن يستعمل المستشرف الاستبيان من أجل البحث في قضية بيولوجية أو قضية في علم الهندسة وغيرها من العلوم المادية، وذلك لأن هذا المنهج لا يتناسب مع طبيعة هذه العلوم، وكذلك الاستشراف في بعض القضايا الإنسانية والاجتماعية لا يكون إلا بما يتناسب مع طبيعة هذه العلوم.

ومما سبق يتبين أهمية الأخذ بهذه المرتكزات في العمل الاستشرافي إذ معرفة النسق الكوني في حصول الأحداث لا يكفي لوحده ما لم يُكْمَل باتباع المنهجية المناسبة وتعتبر الوسيلة التي يحصل بها المراد، لأنّ "المُرَاد لا يحصل إلا بأسباب ووسائل تُحْصَله...، ولا بدّ لكلّ مریدٍ من عَوْنٍ يحصل به مراده، فصار العبد مجبولا على أن يقصد شيئا ويريده ويستعين بشيء ويعتمد عليه في تحصيل مُرادِهِ، هذا أمرٌ حَتْمٌ لازمٌ ضروري في حقّ كلّ إنسان يجده في نفسه"⁽²⁴⁾.

الفرع الثاني: بعض تطبيقات الاستشراف.

لو وسّعنا دائرة العمل بالاستشراف عند الفقهاء والأصوليين لما وسّعنا هذا المقام لذكرها عوضا عن التفصيل فيها، وعلى هذا سأقتصر على ذكر تطبيق واحد عسى أن يكون دليلا على غيره ومُتَبَهِّغاً على ما سواه، ويتمثل في **الفقه الافتراضي**، وقبل أن تُبيّن البعد الاستشرافي في هذا النوع من الفقه، سنوضح حقيقته.

الفقه الافتراضي: هو الفقه الذي يعتني بذكر أحكام المسائل التي لم تقع على فرض وقوعها.

وإن كان هذا التنوع من الفقه قد ظهر في بداية حركة التدوين، إلا أنه قد غلب استعماله في الفقه الحنفي، فتجدهم يبنون مسائل لم تقع على نظم ما وقع من المسائل وينقسم الكلام في مسائل الفقه الافتراضي إلى قسمين:

أولاً: مسائل لا يبعد حصولها:

فالكلام في هذه المسائل يقرب من الكلام في المسائل الواقعة، فتلحق أحكامها بأحكام ما وقع من المسائل، وذلك لأن الشيء إذا كان قريب الحصول أعطى حكم الحاصل، أو إذا وجدت مقدماته فلا بأس بالكلام في نتائجه، ومن ذلك أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخَذَ مَالِي؟ قَالَ "فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ" قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ "قَاتِلْهُ" قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ "فَأَنْتَ شَهِيدٌ" قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ "هُوَ فِي النَّارِ"⁽²⁵⁾، فاسترسال النبي ﷺ مع الصحابي في أسئلته وعدم انتهاره دليل على الجواز، والذي يظهر بأن كل ما ذكره الصحابي من الأسئلة هو قريب الحصول، بل قد يكثر وقوعه على الوصف الذي جاءت نحوه الأسئلة، فأمر التعدي على المال أمر واقع بين الناس، وكذلك معرفة الطريقة الشرعية في التعامل مع هذا الموقف أمر لازم، ومسألة حصول المنازعة بين صاحب المال والمتعدي أمر غالب، وترتب القتل على هذا النزاع مُحْتَمَل راجح.

فافتراض هذه المسائل من الصحابي وكذلك الإجابة عليها من النبي ﷺ وبيان حكمها على فرض وقوعها، فيه إشارة إلى جواز استعمال النظر الاستشرافي وذلك بناء على ما عهده الصحابي من تصرفات الناس وأفعالهم، والإجابة من النبي ﷺ كانت فيها ذكر الحلول أو الطريقة المناسبة للتعامل مع ما يمكن وقوعه.

وقد سار الفقهاء على هذا النهج في مسائل كثيرة منها: أن أبا حنيفة كان يقول: لا أقبل الشهادة في السرقة والمسروق منه غائب، وكان يعترض على ذلك بقوله «أَرَأَيْتَ لو قال المسروق منه: لم يسرق مني شيئاً»⁽²⁶⁾، فَوَجَّهَ اعتراض أبي حنيفة على إقامة حد السرقة على السارق كان لأجل شيء مفترض غير موجود، ولكن ما ذكره أمر قريب الحصول.

ويظهر النّظر الاستشراقي من أبي حنيفة في أنه لم يوجب قيام الحد بمجرد قيام أركانه وإنما نظر إلى أمر مستقبلي ممكن الوقوع قد يعترض هذا الحد ويقدح في أحد أركانه.

ولعلّ ما ذهب إليه ابن أبي ليلى والذي عليه ابن القاسم من المالكية وغيره هو الأرجح في هذه المسألة من أنه لا عبرة بقول المسروق منه بعد قيام الشهادة على السارق وذلك لأنّ المسروق منه طرفٌ في الخصومة وقد يُظنّ به حين قوله هذا أنه أراد تحقيق مصلحة خفيّة (إسقاط الحد) بينه وبين السارق في مقابل قوله وادّعائه عدم حصول السرقة له، وإن كان هذا الظن قد يقوى أو يضعف حسب الأحوال والظروف والقرائن المحيطة بالسرقة، إضافة إلى أنّ حدّ السرقة هو حقٌّ لله فيُقدّم على حقّ العباد⁽²⁷⁾.

ثانيا: مسائلٌ يبعد حصولها: بل قد يحكم باستحالة وقوعها بالنظر إلى ما عليه واقع الناس، وإلا فإنه لا يجوز لنا أن نقطع باستحالة وجود شيء إلا أن يثبت في الوحي خلافه لأن الله لا يعجزه شيء كما قال سبحانه لمريم حين تعجبت من أمر إنجابها ليعسى قالت ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ۖ قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: 20-21].

ولمّا كان الاشتغال بهذه المسائل فيه خروج عن المقصود الشرعي، جاء النهي عن ذلك في نصوص كثيرة منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [المائدة: 101].

وعلى هذا فقد كرّه أكثر العلماء الخوض والحكم على هذا النوع من المسائل الافتراضية⁽²⁸⁾، وذلك نظرا لخصوصية الاجتهاد الفقهي في الشريعة الإسلامية إذ أنه يُنزل النصوص على الوقائع والأشخاص مع رعاية كل الظروف والأحوال المحيطة بها وهذا الأمر يصعب جدا تصوره أو القطع به، فلو فرضنا حصول واقعة فلا نستطيع أن نفترض معها كل ما يحيط بها من الظروف سواء ما تعلق منها بالمكلف صاحب الواقعة أو ما تعلق منها بالملابسات التي قد تؤثر في استنباط الحكم الشرعي، ومن هنا تظهر خصوصية النظر الفقهي، هذا إضافة إلى أن الظروف المحيطة بالنازلة تندرج ضمن سنن الآفاق، وكما سبق بيانه بأن هذا النوع من السنن يصعب انتظامها والقطع بنتائج حصولها.

خاتمة:

- بعد أن ذكرنا أهم ما يتعلق بالاستشراف من الناحية الشرعية، وذلك من خلال ذكر مرتكزاته ومجال بحثه، وضوابطه، وبعض تطبيقاته، نخلص في الأخير إلى ذكر أهم النتائج:
1. النظر الاستشرافي لا يستقيم إلا إذا تمّ فيه دراسة الماضي بدقة، وفهم الحاضر فهماً صحيحاً.
 2. العمل الاستشرافي يجمع بين أبعاد الزمن الثلاثة: الماضي، الحاضر، والمستقبل المُرتقب.
 3. انتظام أحوال الكون وسيرها على نسق واحد هو الذي فتح الباب أمام العمل الاستشرافي ولو حصل فيها الاضطراب لما استقام حال العباد.
 4. دقّة العمل الاستشرافي تتوقف على رعاية السنن الكونية ومعرفتها، وانتقاء المنهج المناسب لطبيعة العلم المُبحوث فيه.
 5. كل ما قطع الوحي بحصوله من الأمور المستقبلية لا يصلح أن يكون مجالاً للعمل الاستشرافي إلا من جهة الاجتهاد في تحديد وقت حصوله، وليس في إثبات وجوده من عدمه.
 6. نتائج العمل الاستشرافي مهما بلغت من الدقّة في مناهجها ووسائلها، إلا أنّ أمر حصولها لا يرتقي إلى درجة القطعية، وإنما لا يتعدّى في أعلى مراتبه الظنّ الغالب.
 7. إن كان العمل الاستشرافي لا يعارض في أصله قواعد الشريعة ومقاصدها، إلا أنه يجب فيه مراعاة الضوابط.
 8. الاستشراف - كعلم أو مصطلح مُستقل - قد ظهر في العصر الحديث، إلا أنّ العقل الاستشرافي قسّم في الوجود وقد تطور عبر الزمن.
 9. ظهر العقل الاستشرافي عند الفقهاء والأصوليين في مواطن كثيرة منها: الفقه الافتراضي.

أهم التوصيات:

- إنّ أهم ما يُوصى به في هذا المقام من أجل تطوير العمل الاستشرافي ليُحقق المقصود منه:
1. أهميّة الانطلاق في العمل الاستشرافي من نصوص الوحي ما أمكن لأنّ مبادئه قطعية.
 2. الاهتمام أكثر بالدراسات الاستشرافية وإنشاء مراكز بحث لها في مختلف التخصصات ما يتعلق منها بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، وكذلك التطبيقية.
 3. ضرورة إيجاد آليات مناسبة للمزاوجة في العمل الاستشرافي بين العلوم التي تهتم بسنن الآفاق، والعلوم التي تهتم بسنن الأنفس.

الهوامش والإحالات

- ¹ - ينظر:
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال دط، دت. (6/ 252-253).
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت: 395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، لام، دار الفكر، لاط، 1399هـ-1979م. (3/ 263-264).
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت: 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ-1998م. (1/ 503-504).
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت: 711هـ)، بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ. (9/ 169).
- ² - مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت: 241هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة ط1، 1421هـ-2001م. (2/ 136). قال الألباني: حسن صحيح. [ينظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، إشراف: زهير الشاويش بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1405 هـ - 1985م. (4/ 362)].
- ³ - لسان العرب، ابن منظور (9/ 171).
- ⁴ - أثر الاستشراف والتخطيط المستقبلي في العلم والتعليم في ضوء السنة النبوية، طه فارس، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 1435هـ - 2014م. ص12.
- ⁵ - استشراف المستقبل في الأحاديث النبوية، عبد الرحمن عبد اللطيف قشوع، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2005م. ص12.
- ⁶ - الدراسات المستقبلية منظور تربوي، أحمد عبد الفتاح، فاروق فلية، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2003م. ص28.
- ⁷ - مشكلات المستقبل، هارستون براون، ص10.
- ⁸ - استشراف المستقبل في الحديث النبوي، إلياس بلكا، الدوحة، وفقية الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني للمعلومات والدراسات، ط1، 1429هـ-2008م. ص23. (بتصرف يسير).
- ⁹ - الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت: 427هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين، جدة - السعودية، دار التفسير، ط1، 1436هـ-2015م. (23/ 317).

- 10- إذ يقول سبحانه في تقرير هذه السنة الكونية الآفاقية ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَوْ لَآ تَسْمَعُونَ﴾ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَوْ لَآ تُبْصِرُونَ﴾ [القصص: 71-72]
- 11- وهذا ما قرره سبحانه في قوله: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾ [السجدة: 7-8].
- 12- ذكر الشنقيطي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَهُمْ يُقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْطَانًا وَرَحْمَتَ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزحرف: 32]، أَنَّ تفاوت الناس في الأرزاق والحظوظ سنة من سنن الله السماوية الكونية القدريّة، لا يستطيع أحد من أهل الأرض البتة تبديلها ولا تحويلها بوجه من الوجوه. [أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الحكني الشنقيطي (ت: 1393هـ) الرياض، دار عطاءات العلم- بيروت، دار ابن حزم، ط5، 1441هـ-2019م. (7/ 262)].
- 13- كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَاَنْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرُمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: 47].
- 14- كما جاء في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَوُوطٌ﴾ [فصلت: 49].
- 15- ينظر: استشراف المستقبل في الحديث النبوي، إلياس بلكا، ص17.
- 16- المرجع نفسه، ص 18.
- 17- تأويلات أهل السنة، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: 333هـ)، المحقق: د. مجدي باسلوم، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1426هـ-2005م. (5/ 248).
- 18- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: 728هـ)، تحقيق: علي بن حسن وآخرون السعودية، دار العاصمة، ط2، 1419هـ-1999م. (3/ 188) (6/ 80)، وينظر أيضا مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (ت: 728هـ)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله وساعده: ابنه محمد السعودية، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425هـ-2004م. (7/ 142) (16/ 410).

- 19- صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1374هـ
1955م، باب بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ وَوُجُوبِ الْإِيمَانِ بِإِتْبَاتِ قَدْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
رقم الحديث: 08، (1/ 37-38).
- 20- ينظر: التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور (ت: 1393هـ)
تونس، الدار التونسية للنشر، لاط، 1984م. (16/ 160).
- 21- صحيح الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ط1،
1421هـ - 2000م. (3/ 172).
- 22- ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية (1/ 131).
- 23- ينظر: التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري الشافعي (ت: 468هـ)
المحقق: أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة
البحث العلمي، ط1، 1430هـ. (18/ 443). تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل
بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، المحقق: محمد حسين شمس الدين
بيروت، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط1، 1419هـ. (6/ 496).
- 24- مجموع الفتاوى، ابن تيمية (1/ 34).
- 25- صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ قَصَدَ أَخَذَ مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ...، رقم
الحديث: 140، (1/ 124).
- 26- اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم
الأنصاري (ت: 182هـ)، غني بتصحيحه والتعليق عليه: أبو الوفا الأفغاني، الناشر: لجنة إحياء
المعارف النعمانية، بحيدر آباد الدكن بالهند، مطبعة الوفاء، ط1، 1357هـ. ص156.
- 27- اجتهادات ابن القاسم في التخريج على أقوال الإمام مالك في المدونة الكبرى - من كتاب الحدود
إلى كتاب الديات - دراسة نظرية تطبيقية، إلياس بن صالح تامه، رسالة دكتوراه في الفقه وأصوله
الجزائر، جامعة الوادي، كلية العلوم الإسلامية، 1444هـ-2023م، ص352.
- 28- ينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف
بابن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور
بن حسن آل سلمان، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1، 1433هـ.
(6/ 141-142). وقد بيّن هذه المسألة تحت عنوان: [هل يجيب المفتي عما لم يقع].